التجارة الخارجية المصرية مع دول حوض النيل وانعكاساتها على التجارة الخارجية الكويتية

د. جابر عبيد زايد العنزى

حاصل على دكتوراه من معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل- جامعة أسوان

الملخص:

ترتبط مصر ارتباطاً وثيقاً بالقارة الأفريقية جغرافياً وتاريخاً وحضارياً، فموقعها في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية جعلها بوابة أفريقيا إلى القارة الآسيوية والأوروبية، كما أن لمصر والقارة الأفريقية تاريخاً طويلاً من العلاقات المصيرية التي تشكلت بفعل نهر النيل الذي يجرى في القارة الأفريقية، حيث تقع منابع نهر النيل الجنوبية فى المنطقة الأستوائية بأفريقيا فضلاً عن منابعه في الهضبة الأثيوبية.

تتبلور مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من كثرة عدد الدول المنضمة لمبادرة حوض النيل، وما تنتجه تلك الدول من العديد من السلع والمنتجات سواء سلع أولية أو وسيطة أو حتى نهائية، إلا ان واقع الامر يظهر ضعف التبادل التجارى لمصر مع دول حوض النيل؛ ويتمثل الهدف الرئيسى للدراسة في تناول تطور التبادل التجارى الكلى المصرى مع دول حوض النيل، من حيث الصادرات والواردات المصرية. ودراسة الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية بالنسبة لدول حوض النيل، والتوزيع الجغرافي الراهن للصادرات والواردات المصرية. والتركز السلعى للتبادل التجارى بين مصر دول حوض النيل. وتحديد آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل؛ واعتمدت الدراسة منهج (التحليل الإقتصادي الوصفي والكمى) و(التحليل الإحصائي)، وتوصلت لمجموعة من النتائج، يتمثل أهمها في: تراجع الدور المصرى الأفريقي نتيجة تصاعد التوتر بين مصر ودول منابع النيل، تنامي دور القوى المنافسة في المنطقة كالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والدور الاستثماري الخليجي، وعدم تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المصري الأفريقي، ونقص الإمكانيات المصرية وغياب الإرادة السياسية. وأنه من المعوقات عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، وارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وندرة المعلومات عن السوق الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: مصر- دول حوض النيل- التبادل التجاري- التجارة الخارجية الكويتية.

(ISSN: 2536- 9555)

مقدمة.

تعتبر القارة الأفريقية هى ثانى أكبر قارات العالم من ناحية المساحة الكلية، حيث بلغت مساحتها حوالي ٣٠ مليون كم حيث تمثل حوالى ٣% من إجمالى المساحة الكلية للعالم، ويعيش فيها حوالي ١٥.٦% من إجمالي سكان العالم البالغ حوالى ٨.٢ مليار نسمة عام ٢٠١٧، وتمتد أفريقيا على جانبي خط الإستواء حيث يقع أغلب بلدانها في المناطق المدارية وتتصل بالقارة الآسيوية من ناحية الشمال الشرقى عن طريق شبه جزيرة سيناء. وتعتبر القارة الأفريقية نموذجاً للتنوع المناخي والجغرافي والبيئي والثقافي، ويعيش سكانها في ٥٤ دولة مستقلة، تختلف إختلافاً بيئياً في المساحة والموارد والسكان؛ وعلى الرغم من تمتع القارة الأفريقية بالموارد الطبيعية والاقتصادية الا أن غالبية اقتصادتها تتسم بالضعف، كما أن غالبية هذه الاقتصادات يعتمد على تصدير المواد الأولية مثل النفط والماس والنحاس واليورانيوم وغيرها.

وترتبط مصر ارتباطاً وثيقاً بالقارة الأفريقية جغرافياً وتاريخاً وحضارياً، فموقعها في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية جعلها بوابة أفريقيا إلى القارة الآسيوية والأوروبية، كما أن لمصر والقارة الأفريقية تاريخاً طويلاً من العلاقات المصيرية التي تشكلت بفعل نهر النيل الذي يجرى في القارة الأفريقية، حيث تقع منابع نهر النيل الجنوبية فى المنطقة الأستوائية بأفريقيا فضلاً عن منابعه في الهضبة الأثيوبية.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة بين الاقتصاديات النامية نظراً لأهميته في توفير موارد النقد الأجنبى من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تعد هدفاً رئيسياً لمعظم الدول النامية، وخاصة مصر التي فقدت السيطرة على الميزان التجاري وأصبحت تعاني من زيادة الواردات الزراعية، لذا فإن الإنضمام إلى تعاون وتكامل اقتصادى قوي وتحسين شروط التجارة الخارجية في ظل تزايد المنافسة التصديرية في أسواق الدول المتقدمة ودول الإتحاد الأوروبى ربما قد يؤدى لزيادة فعالية التجارة البينية للدول المتعاونة، بما يعني اهمية التعامل مع هذه الدول بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل سواء فى صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية مثل مبادرة حوض النيل فبراير ١٩٩٩م (Nile Basin Initiative) والتى تم التوقيع عليها بين دول حوض النيل العشر، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول بهدف دفع عجلة

التنمية الاقتصادية في إطار متوازن بين هذه الدول وزيادة حجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين تلك الدول. ومن هنا تظهر أهمية التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل (السودان، أثيوبيا، الكونغو الديموقراطية، أوغندا، كينيا، مصر، رواندا، بوروندي، تنزانيا، إريتريا) من خلال زيادة فعالية التجارة البينية بين هذه الدول خاصة. الأمر الذى يتطلب ضرورة الوقوف على التغيرات التي طرأت على اقتصاديات تلك الدول بصفة عامة، وعلى حجم التبادل التجاري الزراعي بصفة خاصة نتيجة تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.

إشكالية الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من كثرة عدد الدول المنضمة لمبادرة حوض النيل، وما تنتجه تلك الدول من العديد من السلع والمنتجات سواء سلع أولية أو وسيطة أو حتى نهائية، إلا ان واقع الامر يظهر ضعف التبادل التجارى لمصر مع دول حوض النيل؛

حيث بلغت نسبة ما تمثله التجارة الكلية مع دول حوض النيل حوالي ١.٣٩% من التجارة الكلية المصرية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٨) حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية لها حوالي ٦٢٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، تمثل حوالي ٣.١٦% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية والبالغة حوالي ١٩.٨ مليار دولار خلال الفترة المشار إليها، في حين بلغت إجمالي قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل حوالي ٢٨٩.٨ مليون دولار، تمثل حوالي ٠.٦٣% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية البالغة حوالي ٤٦.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة؛

وهو ما لا يلبي الطوحات ويتطلب المزيد من الجهد لزيادة معدلات التبادل التجارى والمصالح المشتركة بين الأطراف المعنية والتعرف على أهم العقبات التي تعترض تحسين وتنمية التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع مجموعة دول حوض النيل.

أهدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة في: **دراسة تطور التبادل التجارى الكلى المصرى مع دول حوض النيل، من حيث الصادرات والواردات المصرية.**

(ISSN: 2536- 9555)

ويتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الجزئية الآتية:

- دراسة الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية بالنسبة لدول حوض النيل، والتوزيع الجغرافي الراهن للصادرات والواردات المصرية.
- دراسة التوزيع الجغرافي والتركز السلعى للتبادل التجارى بين مصر دول حوض النيل.
- تحديد آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل،
- قياس مدى تماثل وتوافق هيكل الصادرات المصرى مع نظيره لدول حوض النيل، والطاقات الاستعابية الاسواق دول حوض النيل لصادرات مصر.

منهج الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة منهج (التحليل الإقتصادي الوصفي والكمى) و(التحليل الإحصائي) لمتغيرات الدراسة، وقياس كفاءة التجارة الخارجية باستخدام بعض المؤشرات، كما تم استخدام (مؤشر تماثل الصادرات/ Exports similarity) لقياس مدى التماثل بين الهياكل الإنتاجية لمصر مع دول حوض النيل، و(مؤشر التوافق التجارى/ Trade Compatibility) لقياس مدى توافق صادرات وواردات مصر مع دول حوض النيل، مع واردات و صادرات دول حوض النيل مع مصر (المؤشرين السابقين لقياس خلق وتحويل التجارة، ومؤشر الطاقة الإستيعابية لقياس قدرة إستيعاب دول حوض النيل لصادرات مصر، بالإضافة إلى تقدير نموذج Gravity models trade باعتباره نموذج يسعي إلى تفسير قيام التجارة وتدفقها وانسيابها، كما أنه يأخذ في اعتباره أكبر عدد ممكن من المتغيرات المفسرة لمستوي التجارة بين الدول.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية للدوريات والنشرات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية التابعة للامم المتحدة، كما تم الإستعانة ببعض الأبحاث والرسائل والدراسات والكتب العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

- **الإطار المكاني:** استهدفت الدراسة التبادل التجارى المصرى مع دول حوض النيل.
- **الإطار الزمني:** استهدفت الدراسة جمع وتحليل البيانات للمتغيرات قيد الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٠: ٢٠١٨).

المبحث الأول
التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل
(فرص التعاون- المعوقات- الآليات)

من الناحية التاريخية، مصر ليست وافدا جديداً على التعاون التنموي والاقتصادي مع الدول الأفريقية، فعلى مدار أكثر من ٧٠ عام عملت الدولة المصرية على تعزيز هذا التعاون مع القارة السمراء عن طريق التجارة والاستثمارات والمعونات حيث شهدت الخمسينات والستينيات من القرن العشرين ازدهارا واسعًا للعلاقات المصرية في شمولها مختلف الشعوب الأفريقية، في مؤازرة الحركات التحررية لشعوب القارة، فقدمت إليها العون والمساندة على المستوى السياسي والمالي والعسكري، وبعد التحرر أقامت الدولة المصرية علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية قوية مع الغالبية العظمى منها، وظل هذا التوجه الأفريقي يشكل ركيزة من ركائز السياسة الخارجية المصرية حتى بداية الثمانينات، ثم تراجع الدور المصرى فى الشأن الأفريقى حتى بداية ٢٠١٤ لأسباب سوف يتم ذكرها لاحقاً، لتكون عودة النشاط الاقتصادي والسياسي بداية من ٢٠١٤ وتعزيز العلاقات المصرية- الأفريقية في المجالات النوعية المختلفة.

المطلب الأول
الدور المصري تجاه أفريقيا ودول حوض النيل

يتناول هذا المطلب الدور المصرى في أفريقيا وأسباب ومؤشرات تراجع هذا الدور بصفة عامة، ومعوقات التبادل التجارى المصرى- دول حوض النيل بصفة خاصة، وفرص التعاون والمعوقات وآليات التعاون.

أولاً: الدور المصرى في أفريقيا.

تولت مصر رئاسة لجنة تحرير أفريقيا عام ١٩٨٦م، كما انتخب رئيس الجمهورية رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠م، ومرة أخرى خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤م وشاركت مصر فى صدور إعلان هرارى عام ١٩٨٩م والذى طالب بمجابهة النظام العنصري في بريتوريا والإفراج عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا، كما شاركت مصر بصفة مراقب في دعم الحوار من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢م من أجل احتواء العنصرية في جنوب أفريقيا وهو ما تحقق بإجراء انتخابات حرة في ١٩٩٤م.

(ISSN: 2536- 9555)

وفي المجال الاقتصادي وقعت مصر على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا عام ١٩٩١م، كما انضمت إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (كوميسا) عام ١٩٩٨م، ثم تجمع دول الساحل والصحراء عام ٢٠٠٦م، باعتبار أن تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية تعتبر خطوة ضرورية نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة، فضلاً عن مشاركتها في إطلاق مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقية (نيباد) عام ٢٠٠١م.

وفي مجال دعم الإصلاح السياسي في أفريقيا شاركت مصر في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من الدول الأفريقية، ومنها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م، وكذلك كل من جيبوتي، ونيجيريا، وموزمبيق، وناميبيا وأوغندا، وأخيراً الانتخابات العامة في السودان في أبريل ٢٠١٠م[١]. وعلى مستوى التعاون الفنى قدمت مصر من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا"، أشكالاً مختلف من الدعم للدول الأفريقية، وذلك من خلال عقد اتفاقات التعاون الفنى مع الحكومات والمؤسسات المهنية، والجامعات والمعاهد العلمية الأفريقية فى التخصصات المختلفة. ثانياً: الدور المصرى ومؤشرات تراجعه[٢]. رغم الجهود السياسية والاقتصادية والتعاون الفني، ورغم إدراك القيادة السياسية المصرية بأهمية وضرورة تفعيل الدور المصرى فى أفريقيا، ما زال كثير من جوانب هذا الدور دون الحد المطلوب، حيث توجد مؤشرات عديدة على تراجع العلاقات المصرية الأفريقية حجماً وكثافةً وتنوعًا. **ومن تلك المؤشرات**[٣]:

أ) مؤشرات تراجع الدور المصرى:

١- تصاعد التوترات بين مصر ودول منابع النيل.

قاد بعض المسؤلين فى دول حوض النيل حملة تروج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على نصيب الأسد من مياه نهر النيل، وتعالت بعض الأصوات التي تطالب بإعادة توزيع مياه نهر النيل بين دول حوض النيل، وتسعير مياه نهر النيل،

---

[١] فرج عبد الفتاح فرج، الدور المصرى فى أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل، المؤتمر السنوى للمجلس المصري للشئون الخارجية، العلاقات المصرية الأفريقية. نحو آفاق جديدة، ٢٠١٧، ص٥٢.

[٢] فرج عبد الفتاح فرج، المرجع السابق. ص ٥٦.

[٣] أحمد ياقوت، محمد تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ٩٨

وفتح أبواب المفاوضات بشأن حصص دول حوض النيل حيث طالبت بعض دول منابع النيل بنصيب أكبر في مياه النيل، مشيرة إلى عدم موافقتها على اتفاقية ١٩٢٩م بين الحكومة البريطانية وحكومات إثوبيا والمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا، بوصفها اتفاقية بين دول استعمارية. كما أبدت بعض دول منابع النيل اعتراضها على اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م المبرمة بين مصر والسودان، بحجة أن أغلب تلك الدول كانت لا تزال مستعمرة، وأن مواطنيها وحكوماتها لم تكن طرفا فيها.

وأعلنت حكومة إثيوبيا أكثر من مرة عزمها استعمال حقها السيادى والتعامل مع الأنهار النابعة من أراضيها بما يتفق مع مصالحها وقد قفزت هذه القضية إلى مقدمة الأحداث مع تزايد عدد سكان دول منابع النيل، وتزايد احتياجاتها من مياهه وتوالى موجات الجفاف والتصحر في تلك الدول، وخاصة في كينيا، تنزانيا واثوبيا، واريتريا.

وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع سعت لطرح تلك القضية ضمن اجتماعات الاتحاد الافريقي في ليبيا، كما طرحتها أيضاً خلال اجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا. لكن ذروة الخلاف قد عبرت عن نفسها مع تعثر الاتفاق على الإطار المؤسسى لمبادرة حوض النيل، وتوقيع اتفاق عنتيبي في مايو ٢٠١٠م، والإعلان الإثيوبي عن إنشاء سد النهضة في مارس ٢٠١٢م.

٢- ضعف التمثيل المصرى في المحافل الأفريقية.

في إطار الاتحاد الأفريقى، كان مستوى المشاركة المصرية فى القمم الأفريقية أقل من المستوى الرئاسي في غالبية الأحوال، حيث كان رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أى وزراء أخرين هم الذين ينوبون عن الرئيس في حضور تلك القمم. ولم يحضر رئيس الجمهورية منذ حادثة الاغتيال عام ١٩٩٥م أى قمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وفي إطار الاتحاد الأفريقى كانت المشاركة في خمس قمم فقط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١م من ١٦ قمة عادية عقدت خلال تلك الفترة.

٣- عدم وجود مقرات لأجهزة الاتحاد الأفريقي في مصر.

حيث يتواجد برلمان عموم أفريقيا في جمهورية جنوب أفريقيا، والبنك المركزي الأفريقي في نيجيريا، وبنك الاستثمار الأفريقى فى ليبيا، وصندوق النقد الأفريقى في الكاميرون، ومحكمة العدل الأفريقية في تنزانيا، كما يوجد مقر مبادرة نيباد في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا. ولا يتواجد أى مقر لأجهزة الاتحاد الأفريقي في مصر، كما لم

(ISSN: 2536- 9555)

تحصل على رئاسة الاتحاد منذ تأسيسه في يوليو ٢٠٠١م، بالرغم من أنها تساهم بنحو ١٥% من ميزانية الاتحاد.

٤- تهميش دور مصر فى تسوية الصراعات الأفريقية:

من أهم هذه الصرعات، الصراع في جنوب السودان، والصراع في الصومال، وكذا الصراع في إقليم دارفور، ويعود ذلك إلى شكوك بعض الاطراف الأفريقية في حقيقة الدور المصرى والتخوف من إنحيازه لطرف دون آخر، وكذا بسبب محاولة أطراف من داخل وخارج القارة التعامل مع مصر، موضوعياً وليس جغرافياً، على كونها دولة عربية في المقام الأول، وشرق أوسطية في المقام الثاني وذلك قبل أن يأتى وجودها جغرافيا في شمال القارة الأفريقية.

٥- ضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا:

على الرغم من وجود مؤشرات على أفاق واعدة لفرص الاستثمار المصرى في أفريقيا، لا سيما في دول حوض النيل، لكن بالرغم من ذلك، مازالت الاستثمارات محدودة بين مصر وأفريقيا، بالرغم من الفرص الكبيرة، نتيجة الصعوبات التى تواجه هذه العملية بالنسبة للمستثمرين المصريين والأفارقة.

ب) أسباب تراجع الدور المصرى[٤]:

١. تنامي دور القوى المنافسة:

برزت قوى أفريقية منافسة للدور المصرى، تسعى للعب دور إقليمي فاعل، وفي مقدمة هذه القوى، جنوب أفريقيا ونيجيريا.

فجنوب أفريقيا تسعى بعد انتهاء النظام العنصري فيها رسمياً للقيام بدور إقليمي فاعل، بل وتمثيل أفريقيا فى مجلس الأمن الدولي، بما تتميز من مؤهلات تؤهلها لذلك، فهي أعلى أكبر ناتج محلى إجمالي في أفريقيا، وتساهم وحدها بنحو ٤٤% من الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، وهى تقوم بدور فاعل في تسوية الصرعات الأفريقية. وكذلك الأمر بالنسبة لنيجيريا، الدولة النفطية الأولى فى القارة، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي في أفريقيا بعد ليبيا، سابع مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم بدور فاعل في تسوية الصراعات في القارة قاطبة، لاسيما في الغرب الأفريقي. أما

[٤] فرج عبد الفتاح فرج، فرج عبد الفتاح فرج، الدور المصرى فى أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل، مرجع سبق، ص ٧٣.

ليبيا، فقد سعت للعب دور إقليمي فاعل منطلقة من طموحات العقيد الليبي معمر القذافي في القيام بدور رائد في وحدة القارة، من خلال الاتحاد الأفريقي وتجمع الساحل الصحراء. وفي هذا السياق، لعبت المعنويات والاستثمارات الليبية في أفريقيا دوراً مهماً في ظهور ليبيا كفاعل أساسي في القارة الأفريقية. وإن كان من المتوقع تراجع الدور الليبي في القارة بعد سقوط نظام القذافي في نهاية عام ٢٠١١م، ودخول الجمهورية الليبية في صراع تقسيم السلطة حالياً. ولا شك أن تعدد المنافسين للدور المصري من ناحية، وغياب الرؤية والإرادة المصرية في القيام بدور فاعل في القارة، ساهم في زيادة تراجع الدور المصري في أفريقيا.

٢. غياب الرؤية الاستراتيجية:

تشتتت رؤية القيادة المصرية في السنوات الثلاثين الماضية بين القضية العربية من جهة، والقضية الإسلامية من جهة ثانية، والقضية الأفريقية من جهة ثالثة، وهو ما جعلها تفضل القضية العربية على القضية الأفريقية بطريقة غير متوازنة وغير عادلة، حيث كانت المنطقة الأفريقية تأتى دائما في المرحلة الثانية بعد المنطقة العربية. فإذا تحدثنا عن المصالح المعيشية لمصر فتحتل أفريقيا الأولوية، وإذا تحدثنا عن مصالح مصر الحضارية والثقافية، فإن المنطقة العربية تحتل الأولوية، فحيثما تكمن المصالح تتحدد الأولويات.

٣. عدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني.

لم تحظ اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى التي وقعتها مصر مع الدول الأفريقية بالاهتمام والعناية المطلوبين، وبالرغم من استمرار التعاون الاقتصادي والتبادل التجارى بين مصر وأفريقيا وما طرأ عليه من تحسن خلال التسعينيات من القرن الماضي إلا أنه مازال محدوداً.

فضلاً عن أن اللجان المشتركة التي يتم إقامتها بين مصر والدول الأفريقية لا يتم تفعيل عملها بالشكل اللازم أو غير منتظمة فى انعقادها، حيث تتأثر بتلقبات العلاقات السياسية بين مصر وتلك الدول، كما في حالة اللجنة المشتركة بين مصر والسودان إثر التوتر في العلاقات بين الجانبين، على خلفية حادث أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

وبالنسبة لاتفاقيات التعاون الفني، فإن الجهد المبذول الذى يقوم به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا يحتاج إلى إعادة نظر، حيث يجب أن يكون للخبراء الموفودون معرفة بالشئون الأفريقية، وبواقع المجتمعات التي سيعيشون فيها، وبالرسالة التي سوف يقمون بأدائها، وتقديم هؤلاء الخبراء تقارير دورية بأنشطتهم، وباحتياجات

(ISSN: 2536- 9555)

الدول الأفريقية فى مجال تخصصاتهم، حتى يمكن الاستفادة منها في فتح مجالات جديدة للعمل المصري في أفريقيا.

٤. نقص الإمكانيات:

عدم إدراك صانع القرار لأهمية تخصيص ميزانية مناسبة للقارة الأفريقية في الموازنة العامة للدولة للقيام بدور إقليمي فاعل في أفريقيا جاء نتيجة لقلة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وكذا يعود إلى تراجع وضعية الدراسات الأفريقية فى مصر، وقد ساهم ذلك في ضعف البيانات عن أفريقيا، بما في ذلك البيانات الخاصة بالدائرة الأهم فى العلاقات المصرية الأفريقية، وهي دائرة حوض النيل، بل إن المجال الأفريقى بات ينظر إليه كنوع من العقاب لمن يعمل فيه، وقد نجد هذا ماثلاً في وزارة الخارجية، حيث صار الاشتغال بالهم الأفريقي مشكلة للمسؤلين المصريين.

٥. السلبيات المرتبطة بالمؤسسات المصرية المعنية بأفريقيا:

هناك الكثير من السلبيات المرتبطة بعمل المؤسسات المصرية التي تعني بالتعامل مع الأفارقة، سواء داخل أو خارج مصر. ففي المجال التعليمي علي سبيل المثال، وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه الأزهر الشريف في نشر الإسلام في أفريقيا، وبالرغم من أن الطلاب الأفارقة يمثلون نحو ٦٠% من الدارسين الأجانب بالأزهر الشريف، وأن نسبة مبعوثي الأزهر في أفريقيا تصل الي ٧٥% من إجمالي المبعوثين الأزهريين في العالم. إلا أنه توجد الكثير من المعوقات التي تحد من دور الأزهر في أفريقيا من حيث نوعية المناهج التي لا تعبر عن الوفاء بإحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، وعدم دراية المبعوثين الأزهريين الموفدين لأفريقيا بلغات وعادات الشعوب الأفريقية الموفدين إليها يؤدى بهم إلى عد القيام بأى دور حقيقي في تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية.

ثانياً: معوقات التبادل التجاري المصري الأفريقي.

هناك العديد من العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بوجه عام، على الرغم من وجود العديد من الفرص التصديرية للصادرات المصرية داخل السوق الأفريقية خاصة المنتجات الصناعية ومن تلك العقبات ما يتعلق بالسوق الأفريقية نفسها والأخرى تتعلق بوسائل الشحن والنقل وغيرها ومن بين هذه المعوقات، **ما يلي**[٥]:

---

[٥] دياب على محمد على (باحث اقتصادى)، من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة وزارة التجارة والصناعة ليبيا (طربلس)، ٢٥-٢٠١٠/٩/٢٦م.

١) مشكلات خاصة بالسوق الأفريقي:

هناك العديد من المشكلات التي تتعلق بخصائص الأسواق الأفريقية والتي من شأنها عرقلة تدفق الصادرات المصرية إليها، **ومن هذه المشكلات ما يلي:**

- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.
- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية.
- المنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس والمنسوجات، حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر بالدرجة الأولى نظراً لإنخفاض القوة الشرائية للمستهلك في العديد من دول القارة إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد.
- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا وخاصة دول الغرب الأفريقي، الأمر الذي يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.
- الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي.

٢) مشكلات خاصة بالاتفاقيات التجارية الأفريقية[٦]:

- عدم تفعيل بعض الدول للاتفاقيات التجارية مثل إثيوبيا والسودان.
- وجود اتفاقات تجارية وتكتلات اقتصادية تحد من الميزة التنافسية لاتفاقية الكوميسا مثل اتفاقية الـ ASDA بين دولة جنوب أفريقيا وجنوب القارة الأفريقية.

٣) مشكلات خاصة بالدعم اللوجيستي:

- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة

[٦] وزارة التجارة والصناعة، خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية، هيئة تنمية الصادرات، القاهرة، ٢٠١٧.

(ISSN: 2536- 9555)

ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية.

- تقادم أسطول النقل البرى وما يتبعه ذلك من تعطيل للنقل بسبب تعطل سيارات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانئ و ما يترتب على ذلك من تأخير في مواعيد الشحن.
- الزيادة غير المبررة في أسعار النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمنتجات الشركات المصرية، وبالنسبة إلى السنغال ودول الغرب الأفريقي تعتبر زيادة أسعار الشحن البحري هي العبء الأساسي على المنتج التصديري.
- عدم التزام السائقين بالقواعد والقوانين وعدم وجود أي مراقبة على السائقين وشركاتهم أو تأهيل المحترفين في التعامل ونقل البضائع بحرص مما يؤدى إلى كثير من الحوادث والالتزام بمواعيد الشحن.
- الحاجة إلى أنواع خاصة من الحاويات غير المتوفرة والتي تعد لازمة لشحن بعض المنتجات.

٤) مشكلات خاصة بالمنافسين والأسواق[٧]:

- عدم وجود جهة للتحقق من العملاء مما يجعل الشركات المصرية معرضة لعمليات نصب واحتيال بالأسواق الأفريقية.
- سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الافراد وضعف القوة الشرائية لدى العديد من الدول الأفريقية.
- عدم وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات على المستوى الاقليمي.
- محدودية الاستثمارات المصرية المباشرة في أفريقيا.
- التواجد المصري الضعيف في المعارض الأفريقية.
- الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فضلًا عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسيات وتغلغلها.

٥) مشكلات خاصة بالإجراءات الحكومية:

يكمن هذا المحور فى المطالبة بكثير من المستندات من الشركات لإتمام عملية التصدير التي تتميز بطء الإجراءات، بداية من استخراج شهادات المنشأ وشهادات

[٧] وزارة التجارة والصناعة، خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية، هيئة تنمية الصادرات، القاهرة، ٢٠١٧.

الكوميسا إلى استخراج بوليصة الشحن والتي تتسبب في ضياع بعض الوقت وتأخير وقت الشحن.

٦) مشكلات خاصة بالقطاع المصرفي والبنوك:

- تفتقد معظم الدول الأفريقية لنظم الصرف الحديثة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية وعدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات.
- من معوقات التصدير بعض الدول الأفريقية وخاصة السودان هي عدم توفر العملة الأجنبية الكافية لفتح الاعتمادات المستندية.
- لابد من تفعيل وتقوية سبل وآليات التمويل وضمان الصادرات إلى الدول الأفريقية. وحل مشكلة التحويلات النقدية من وإلى الأسواق الأفريقية في ظل القواعد الموضوعة من قبل البنك المركزي المصري.
- اللجوء إلى البنوك الوسيطة في حالة فتح اعتمادات من خلال بنوك وسيطة في أوروبا وأمريكا مما يزيد من التكلفة.

المطلب الثاني

فرص وآليات التعاون بين دول حوض النيل

لا شك أنه يوجد الكثير من فرص وآليات التعاون بين دول حوض النيل، والتي تتمثل في[٨]:

أولاً: تنمية وتنشيط التبادل التجارى بين دول الحوض.

تعد التجارة اساسا لتحسين العلاقات بين الدول والافراد كما انها مجالا لتبادل الخبرات والمكاسب وهى بالنسبة لمصر وسيله جيده للتعاون مع دول حوض النيل فمصر يجب ان تخرج في علاقاتها. مع دول حوض النيل من دائره كونها مشتركه بحصتها في مياه النيل الى مفهوم جديد وشامل لتنميه العلاقات سواء على المستوى الثنائى خاصه اثيوبيا او على المستوى الكلى لدول الحوض وعلى رأس هذه الاهتمامات تأتى التجاره البينيه والتى يمكن ان تشكل مصالح مشتركه وتوثق العلاقات ولذلك فان التبادل التجارى مع دول حوض النيل يعد اكبر التحديات التي تواجه مصر فى المرحله

[٨] منار، عزت، وفاء عبد الكريم، الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة الإسكندية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد ٢، ٢٠١٣.

(ISSN: 2536- 9555)

المقبله من حيث تعزيز التواجد التجارى المصرى لزياده اعتماد دول الحوض على السوق المصريه كمتنفس رئيسى لسلعهم ودفع عجله التنميه الاقتصاديه في اطار متوازن بين الدول الاعضاء وزيادة حجم التجاره البينيه وما يتطلبه ذلك من ربط هذه الدول بخطوط ملاحيه ودراسه الاسواق فيها واقامه معارض دائمه بها.

ثانياً: جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية.

تلعب جمعيات رجال الأعمال دورا مهما في المشروعات الإستثمارية ينبغي أن يفعل فى الوقت الراهن من خلال القيام بزيارات ميدانية لدول الحوض وكذلك دعوة رجال الأعمال بتلك الدول لزيارة مصر، ومساندة القطاع الخاص المصرى للدخول إلى هذه الأسواق، كما ان النقابات المهنيه كمؤسسات للمجتمع المدني يمكن ان تلعب دور هاما في تنميه العلاقات. المعونات الاقتصادية تسهم المعونات الاقتصادية التى تقدمها مصر لدول الحوض في مساعدة هذه الدول فى الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيهم، وفى الدفع في اتجاه إنجاح مدخل التعاون الاقتصادى فى تجاوز أزمة تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان من جانب، وهذه الدول من جانب آخر.

ثالثاً: الترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية.

- توفير مساحات تخزينية بإحدى دول حوض النيل (إثيوبيا) باعتبار تواجد منابع النيل بها بداية من بحيرة (تانا للبضاعة المصرية كبضاعة حاضرة تمثل بعد ذلك نقطة ارتكاز لتصدير هذه البضاعة إلى دول الجوار الأفريقي من دول حوض النيل (السودان، كينيا، رواندا، بروندي، تنزانيا، أوغندا).
- بحث إقامة معارض للمنتجات المصرية تنظمها إحدى شركات القطاع الخاص المصرى المنظمة للمعارض الخارجية والتي لها تجارب دائمة سابقة وناجحة في هذا المجال بدول الغرب الأفريقي.
- تشجيع المشاركة في المعارض الخارجية والتنسيق بين رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة وتعظيم الاستفادة من خلال الاتفاق على مساحات الشحن المتاحة ومساحات العرض.
- حث الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية على إدراج المعارض الدولية العامة التي تنظمها الغرف التجارية والصناعية بدول حوض النيل ضمن خطتها في المعارض الخارجية أو الترخيص للشركات المصرية المنظمة للمعارض الخارجية بالاشتراك في هذه المعرض والتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج أو السفارات المصرية بالدول التي لا يوجد بها مكاتب تجارية.

رابعاً: تنشيط الاستثمارات والعلاقة التجارية بين مصر والدول الأفريقية.

يمكن الترويج والتنشيط للاستثمارات بين مصر والدول الأفريقية من خلال تفعيل عدد من الآليات مثل:

- تطوير الادارة الحكومية التى تتعامل مع مستثمرى تلك الدول.
- تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والضرائب الجمركية وأليات فض المنازعات بين المستثمرين.
- الاهتمام بتفعيل نظام الصفقات المتكافئة بين تلك الدول نظرا لضعف موارد هذه الدول من رؤوس الأموال الأجنبية.
- البحث عن فرص الاستثمار المتاحة بالمشاركة مع مستثمرى تلك الدول.
- إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات بحيث تساهم في إقناع المستثمرين بالاقبال على الاستثمار فى مشروعات مشتركة تتكامل فيها عناصر الانتاج من مواد خام وأيدى عاملة ورؤوس أموال وتكنولوجيا مما يؤدى إلى تحقيق مزايا للاقتصاد المصرى.

خامساً: اعتماد استراتيجية المصرية الشاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية:

قامت مصر بإعداد إستراتيجية شاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية المصرية الأفريقية واستعادة الدور الريادى المصرى فى القارة الأفريقية خلال المرحلة المقبلة وذلك بما يخدم المصالح المشتركة لدول القارة ويحقق أهداف التنمية المستدامة للشعوب الأفريقية، وتتركز على عدة محاور رئيسية منها الصناعة والتجارة والإستثمار والصحة والتعليم والإسكان والإعلام والثقافة، وأن تنفيذ تلك الإستراتيجية يتطلب التنسيق بين كافة الجهات والهيئات المعنية والتحرك في إطار مؤسسى للإنفتاح على دول القارة الأفريقية والتركيز إقتصاديا على عدد من الدول والسلع لدخول الصادرات المصرية بقوة إلى العديد من الأسواق الأفريقية بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية تتنوع وفقا لإحتياجات كل دولة والتركيز على الإستثمارات التي تخدم حركة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق خاصة في مجالات البنية التحتية والنقل والتخليص الجمركي والتأمين على البضائع وغيرها من الخدمات الأخرى[٩].

[٩] وزراة الصناعة والتجارة جهاز التمثيل التجارى استراتيجية شاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية الإفريقية، ٢٠١٥.

(ISSN: 2536- 9555)

وتم التأكيد على التحرك الاعلامي والثقافي والذى يعد من أهم المحاور المؤثرة في فتح المجال أمام المحور الاقتصادي والصناعي داخل أفريقيا، كما أن محور الصناعة بالاستراتيجية **يستهدف الآتى**[١٠]:

- توسيع وتعميق التعاون الصناعي.
- إقامة عدد من المشروعات المشتركة.
- تطوير المشروعات القائمة.
- إنشاء مشروعات صناعية جديدة في مختلف المجالات.

خاصةً وأن معدل النمو الإقتصادى فى القارة الأفريقية يعد الأعلى خلال السنوات الأخيرة حيث تمثل التنمية الصناعية أحد أهم القطاعات النامية في القارة كما يتضمن المحور الصناعي إقامة مناطق صناعية مشتركة للشركات المصرية فى الدول الأفريقية وإقامة عدد من المناطق الصناعية في مصر توجه صادراتها للقارة الأفريقية بالإضافة إلى تقديم المساندة الكاملة للشركات المصرية للإستثمار الصناعي في القارة والذي من شأنه زيادة معدلات النمو المشترك بين الدول وتصنيع عدد من المنتجات المصرية بتكلفة اقل بالإضافة إلى إقامة وتكوين شراكات بين شركات مصرية ونظيرتها الأفريقية العاملة في مجال الخدمات الخاصة بالعملية التجارية لتعظيم الاستفادة المصرية من السوق الافريقي من الناحية التجارية والاقتصادية.

- **كما أن محور التجارة والاستثمار في الاستراتيجية الجديدة يتضمن الأتى**[١١]:

أ) إعداد خطط تسويقية للمنتجات المصرية تتوافق مع احتياجات كل دوله أفريقية.

ب) تحديد واختيار الدول والسلع المستهدفه للدخول الي تلك الاسواق من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بكل سوق وسيتم تقسيم دول القارة الى مجموعات ترتبط وفقا للميزة النسبية التنافسية المصرية في تلك الدول وسيتم اختيار الدول المستهدفة وفقا لعدد من الاسس، **منها الأتي:**

---

[١٠] وزراة الصناعة والتجارة جهاز التمثيل التجارى استراتيجية شاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية الإفريقية، المرجع السابق نفسه.

[١١] سنية الفقى، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل– آفاق التعاون ومجالات الخلاف تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠١٥م.

- **الواردات الكلية الخاصة بكل دولة.**
- **الامكانات المتاحة للتصدير لاهم بنود واردات تلك الدول.**
- **وجود الاتفاقات التجارية ووسائل النقل المتاحة وقرب المسافة والوضع السياسي والدورات الزراعية وغيرها من المعايير التي يتم وضع أولويات الأسواق المستهدفة.**
- **بالإضافة لإيجاد آلية للتدخل السريع في المشكلات المختلفة التي تواجه حركة التجارة بين مصر ومختلف الدول الأفريقية.**
- **تفعيل دور وتطوير أداء شركة النصر للتصدير والاستيراد والاستفادة من فروعها الخارجية المنتشرة داخل السوق الافريقي.**

وخاصةً أن السوق الإفريقى له أهميتة حيث يتميز بإمكانات واعدة وسوق استهلاكي كبير يمكن للمنتجات المصرية أن تستحوذ على نصيب كبير داخل هذا السوق خلال المرحلة المقبلة وفتح مزيد من الأسواق التصديرية الجديدة داخل القارة الأفريقية.

كما أن الاستراتيجية وضعت تصوراً شاملاً بشأن التحرك نحو أفريقيا وأهم الآليات اللازمة لإزالة المعوقات الخاصة بالسوق الافريقي حيث ان الاستراتيجية تشمل العديد من النقاط منها الاليات التسويقية الجديدة وسبل تحديد السلع الخاصة بكل سوق وأسس تطبيق أدوات التسويق الدولي لكل دولة بالاضافة الي تحليل تفصيلي للاسواق المستهدفة ومناطق تخزين البضائع والمنتجات.

المطلب الثالث

معوقات التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل وآليات حلها

أولاً: المياه كإشكالية رئيسية بين دول حوض النيل[١٢]:

شكلت قضية المياه في العصر الحديث محورًا مهماً في الصراعات بين الدول المشتركة للأنهار، حيث تأثرت قضية المياه بمستويات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتلك البلدان، ومع ارتفاع الطلب عليه زادت حدة المشاكل والتوترات بين الدول، خاصة مع بروز ظواهر المجاعات وهدر المياه وسوء استخدامها، بالإضافة لندرتها وشحها في مناطق عديدة والتخلف التقني، بالإضافة لأنها ما تزال عرضة

[١٢] د. أحمد إبراهيم محمود إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون. تحرير د. أيمن السيد عبد الوهاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

(ISSN: 2536- 9555)

لمخاطر الجفاف الدوري والفيضانات ولتدهور مستوى المياه وسلامتها في أغلب دول حوض النيل وهنا برز خطاب سياسي مائي يدور حول ضرورة مراجعة الحصص، وذلك بما يمس حقوق تاريخية اكتسبت وتأكدت باتفاقيات دولية في العقود من القرن الماضي.

مع تراجع العلاقات بدأت تظهر الكثير من التوترات والأزمات ما بين مصر ودول حوض النيل، خاصة مع وجود اعتراضات قديمة على الاتفاقات التاريخية لمياه نهر النيل، هذا في الوقت الذي تصدرت فيه قضية إعادة تقسيم المياه ساحات التنافس والصراع، نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها دول الحوض وارتفاع معدلات التنمية ورغبة كثير من حكومات هذه الدول في انجاز مشاريع تنموية للنهوض ببلدانها.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية التي تواجه الأمن المائي في منطقة حوض النيل في عاملين رئيسيين هما: الندرة النسبية للموارد المائية، وغياب الأطر القانونية والسياسية لتنظيم مسألة الانتفاع بالمياه فيما بين دول النهر، وكان من شأن هذين العاملين أن نشأت حالة من التباين الشديد في المواقف فيما بين دول الحوض بشأن حصص المياه، خاصة في ظل حاجة هذه الدول من المياه لتلبية الاحتياجات التنموية ومواجهة الزيادة السكانية.

ورغم وجود العديد من الاتفاقيات المبرمة بين مصر وبعض دول الحوض، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت مطالبات متزايدة بالمراجعة وإعادة النظر من جانب تيارات سياسية داخلية في بعض الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات إما لاعتبارها مجحفة لحقوق الدولة، أو لكونها قديمة غير مطابقة للواقع القائم[١٣].

ثانياً: آليات التعاون الإقليمي لحل مشكلة المياه.

على الرغم من أن مصر ظلت في فترات سابقة ترفض التفاوض على حقوقها في مياه النيل، وتتمسك بالمعاهدات الدولية التي أبرمت في هذا الخصوص، بغض النظر عن موقف بقية الأطراف المعنية من هذه الاتفاقيات التي ترغب بالفعل في تغييرها، فإن هذا الموقف بات أكثر مرونة، وركز على تعزيز مجالات التعاون بين دول الحوض، انطلاقا من أن هناك الكثير من الإمكانيات غير المستغلة حتى الآن، بما يعني أن

[١٣] سنية الفقى العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل– أفاق التعاون ومجالات الخلاف تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠١٥. للمزيد أنظر، مرجع سبق ذكره.

التعاون في إقامة مشروعات مائية وتنموية مشتركة من شأنه أن يوفر موارد مائية تكفي الجميع. وفي هذا الإطار ركزت مصر على دعوة دول حوض نهر النيل دوما إلى الاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه النهر، بما يعود بالنفع على كل دول الحوض، من خلال بناء آليات للتعاون الإقليمي فيما بين دول حوض نهر النيل، لتعظيم الاستفادة من موارد المياه، مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل. وقد بدأت مصر بالفعل في دعم وإنشاء آليات التعاون الإقليمي منذ الستينيات من القرن الماضي، بدأ من إنشاء هيئة مياه النيل باعتبارها هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان بموجب اتفاقية ١٩٥٩م، مرورا بمشاركة مصر في مشروع الهيدروميت عام ١٩٦٧م مع خمس دول في حوض النيل، لدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، ثم قيام مصر بطرح فكرة إنشاء تجمع الإندوجو عام ١٩٨٣م والذي ضم أغلب دول الحوض، لاسيما في منطقة شرق ووسط أفريقيا باعتباره آلية للتشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء تجاه القضايا الإقليمية في كافة المجالات، ثم مشاركة مصر في إنشاء تجمع التيكونيل عام ١٩٩٢م، ثم طرح مصر بعد ذلك مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٨م، انتهاء بانشاء المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الأنترو) عام ٢٠٠١م بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، من أجل بحث المشروعات المائية المشتركة التي تم تجميعها في برنامج العمل لحوض النيل الشرقي، والتي تتركز في مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر[١٤].

ورغم أن مبادرة حوض النيل تعتبر المبادرة الأكثر أهمية، حيث إنها استهدفت وضع استراتيجية للتعاون بين دول حوض النيل والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. وقد انضمت كافة دول حوض النيل إليها كأعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب، وعليه فهي تمثل آلية تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة،

---

[١٤] سنية الفقي، مرجع سبق ذكره. للمزيد أنظر: الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=70171#.VjSn214bEdU

– وزارة الموارد المائية والري: التعاون الثنائي مع دول حوض النيل
http://www.mwri.gov.eg/PDF_files/nailbasen.pdf

– د. أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل "، مصدر سابق، ص١٣٢

(ISSN: 2536- 9555)

إلا إنها كانت آلية مؤقتة لعدم استنادها إلى معاهدة أو اتفاقية دائمة، ومن ثم كانت الحاجة إلى ضرورة قيام إطار قانوني ومؤسسي يكون بمثابة دستور ملزم لدول الحوض. وقد كانت هناك محاولتان في إطار هذه المبادرة لتحقيق ذلك، تمثلتا في تكوين لجنة خبراء من الدول الأعضاء، وعقد مؤتمرات لوزراء ري دول حوض النيل، ورغم محاولات عديدة بذلت من قبل لجنة الخبراء لإحداث توافق إلا أن اجتماعاتها لم تتقدم كثيرا، وفشلت في مهمتها.

ثالثاً: آليات تفعيل وتعزيز الدور المصرى في أفريقيا:

لقد باتت مصر مطالبة بالقيام بدور مهم في أفريقيا، لضمان الأمن المصري وتأمين ظهرها الأفريقي، ولقد أصبح المناخ مواتياً بعد قيام ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو وقدوم نظام جديد للحكم، يؤكد باستمرار علي أن أفريقيا في مقدمة أولويات السياسة الخارجية المصرية. وأن المرحلة الحالية سوف تشهد المزيد من الدفع للعلاقات المصرية الأفريقية في جميع المجالات، وتقديم يد العون والمساعدة للأشقاء الأفارقة، **إلا أن هناك العديد من المعوقات والتي يجب التغلب عليها، ومنها**[١٥]:

- عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا.
- وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل.
- ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل الى ٢٨ يوم، وسيطرة الوكلاء التجاريين في بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا على معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل مصر خارج المنافسة.
- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعتمد الصفقات في القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفي بعض الأحيان يتم السداد نقدًا.

---

[١٥] فرج عبدالفتاح فرج، الدور المصرى فى أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل، مرجع سابق ذكره. ص١٠٢.

- ندرة المعلومات الأساسية عن السوق الأفريقي لدى شركات التجارة الخارجية المصرية.
- عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام المختلفة في السوق الأفريقي.
- عدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية.

رابعاً: مقترحات لتعزيز الدور المصري في القارة الأفريقية في مختلف المجالات[١٦]:

١- تعزيز قوة مصر الداخلية.

ترتبط قوة مصر ودورها الاقليمى بمدى قوتها أو ضعفها داخلياً، وهو ما يكشف لماذا يحاول البعض تقويض استقرار مصر، وإضعافها اقتصاديا واستدراجها إلى الانغماس في مشكلات إقليمية، حتى تنشغل بنفسها وبمشاكلها دون القيام بدورها الإقليمي الطبيعي الأفريقي:

٢- ضرورة وضوح الرؤية والهدف بالنسبة لدور مصر.

يجب أن التحرك المصري إزاء أفريقيا تحت مظلة كبيرة، أو عنوان واضح يكون موجهاً لهذا التحرك، مثل: السلم والأمن، أو الوحدة الوطنية، أو شركاء التنمية..الخ. كما أنه لابد أن تكون المبادرة من الجانب المصرى استباقيًا، ومستمراً، وليس مجرد ردود أفعال لسياسات القوي المنافسة.

٣- إنشاء هيئة لتنسيق الجهود المصرية في أفريقيا.

يقتضي لتفعيل الدور المصري في أفريقيا إنشاء هيئة لتنسيق الجهود المصرية في أفريقيا، ولتكن تحت مسمي المجلس الأعلي للشؤون الأفريقية بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية ووزارات وهيئات أخري ومهام هذا المجلس هو وضع استراتيجية متكاملة للوجود المصري في أفريقيا، ومتابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار خطط تفصيلية.

٤- الاعتماد علي عناصر القوة الناعمة للدولة المصرية.

من أهم هذة الأدوات الأزهر الشريف والكنيسة القبطية فالأزهر يعد واحداً من أهم هذه الأدوات، لطرحه لنموذج إسلامي معتدل، ووسطي يتلاءم مع المسلمين الأفارقة، لا

[١٦] صبحي قنصوة، آفاق تفعيل الدور المصري في أفريقيا، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥م، ص٣٨.

(ISSN: 2536- 9555)

سيما أنه المؤسسة التعليمية والدينية التي يقبل عليها الطلاب الأفارقة الوافدين إلى مصر، كما ينشر مبعوثو الأزهر في مناطق مختلفة داخل القارة لتعليم اللغة العربية ونشر الدين الأسلامي، يضاف إلى ذلك وجود مراكز ومعاهد إسلامية تابعة له منتشرة داخل أفريقيا. من ناحية أخري فمن المهم ايضاً تكثيف عقد المؤتمرات الأفريقية في مصر في جميع المجالات وليس فقط في مجال الشئون السياسية، وطبقا لخطة متكاملة تؤدي إلي قدوم كبار المسئولين الأفارقة في جميع المجالات إلي مصر للتعرف علي إمكانيتها، حيث إنه توجد أجيال من المسئولين الأفارقة لم يسبق لهم الحضور إلى مصر للتعرف على إمكانياتها.

٥- تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية.

يتم ذلك من خلال تخفيف أعباء الرسوم والضرائب وغير ذلك من التكاليف عن كاهل الصناعة المصرية من أجل زيادة قدراتها على المنافسة في الأسواق الأفريقية وغيرها، وتوفير الخدمات التصديرية (دعاية وإعلان وتسويق ونقل وشحن وغيرها بصورة ملائمة وأسعار مناسبة للمصدرين المصريين، بالإضافة إلى بذل جهود ترويجية أكبر من خلال إقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية وزيادة التمثيل التجاري المصري في أفريقيا...الخ، وإقامة أطر مؤسسية وتنظيمية مشتركة، وفروع للمصارف المصرية في أفريقيا، لتسهيل التبادل التجاري وتيسير المدفوعات وضمان انتظام المعاملات وتبدو أهمية ذلك في ضوء أن أفريقيا وبعد أن تحقق لها الاستقلال السياسي أصبحت تطوع في كثير من الأحيان علاقاتها السياسية على أساس علاقاتها الاقصادية والتجارية، وهو الأمر المفهوم والمقبول في ظل المشكلات الجمة التي تعاني منها دول القارة.

٦- تعزيز الدعم المصري لأفريقيا في المجالات النوعية المختلفة:

يتحقق ذلك من خلال وضع خطة متكاملة لتقديم الدعم الفني لأفريقيا، تكون محددة الرسالة والأهداف، والأنشطة والميزانية والتوقيت، والتقييم. وكذا تفعيل عمل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، وذلك من خلال تحديد أولويات عمله، ومضاعفة ميزانيته. وبالنسبة لأولويات عمل الصندوق، فمن المهم أن تركز علي القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة، مثل التعليم والأمن الغذائي، والصحة.

٧- من الضروري ابتعاد الصندوق عن مجالات عمل معينة، ومنها:

تعليم اللغة، بالإضافة إلى المهام والأدوار الأخري الحضارية والدينية واللغوية والتي يقوم بها الأزهر الشريف. وكذا علي الصندوق الابتعاد عن تنفيذ برامج مشروعات بنية أساسية لا تتحملها موارده، والتركيز علي ايفاد الخبراء القادرين علي نقل الرسالة، ورفع كفاءة المجتمعات الموفدين إليها في مجالات مثل الري أو المياه أو الصحة وغيرها.

وبالنسبة لميزانية الصندوق، فهي تحتاج إلي مضاعفتها، مقارنة بالدور الذي يفترض أن تسعي مصر إلي استعادته في القارة.

الوجود المصري الفاعل في إطار التنظيمات الإقليمية الأفريقية من الضروري انخراط مصر بشكل فاعل في أعمال الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخري، وذلك من خلال رفع مستوي التمثيل المصري فيها إلى المستوي الرئاسي كلما أمكن، وطرح المبادرات العملية لدعم التعاون الأفريقي، وتعزيز المواقف الأفريقية في المفاوضات بشأن القضايا الدولية، وحل المشكلات وتسوية الصراعات الأفريقية، الحرص علي وجود مسئولين مصريين بين قيادات تلك التنظيمات وإقامة علاقات متميزة مع الدول الأفريقية المحورية في إطارها، مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا وإثيوبيا.

٨- تعزيز العلاقات الشعبية المصرية الأفريقية.

تعتبر العلاقات الشعبية أكثر قوة واستقراراً واستمراراً من العلاقات بين النخب الحكومية، التي تتقلب دوماً تبعاً للتطورات السياسية والأزمات التي تتعرض لها. ومن ثم فإن تعزيز العلاقات بين الشعب المصري وشعوب القارة الأفريقية يمكن أن يسهم في خلق علاقات أكثر قوة وإتصالاً بين مصر ودول القارة.

خامساً: آليات تعزيز التعاون بين مصر ودول حوض النيل[١٧]:

من واقع اقتصاديات دول حوض النيل والتى تتميز بغلبة النشاط الزراعي وتعدد المنتجات الزراعية والتصديرية ووجود موارد معدنية متنوعة يتم تصديرها الى بعض الدول. فإن مصر لديها من الخبرات الطويلة التى تمكنها من المساهمة في تطوير نظم الزراعة والري بدول الحوض، وذلك عن طريق تنمية الاستثمار الزراعي في مجال زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية وتنمية الاستثمار الزراعي في مجال أخشاب الغابات واقامة مشروعات الاستزراع السمكي في الأقفاص العائمة والأحواض الترابية. مع ضرورة المساهمة في مشروعات تنمية المصادر المائية وتحسين استغلالها وتقليل الفاقد منها وخاصة بدول المنبع أوغندا وأثيوبيا" وذلك من خلال وضع برنامج مشروعات لتنمية المياه والاستفادة من الفواقد، كما انة من الأهمية بمكان توفير منح دراسية بالجامعات المصرية لدول حوض النيل وخاصة ان هناك نسبة من السكان يجدون فى مصر فرصة

---

[١٧] منار، عزت، وفاء عبد الكريم الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة الإسكندية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد ٢، ٢٠١٣.

(ISSN: 2536- 9555)

سانحة للتعليم في الجامعات خاصة كل من دولة إثيوبيا وتنزانيا وأريتريا وأوغندا وكينيا، بالأضافة الى اهمية دور مصر فى التوفيق بين الشمال والجنوب في السودان.

١ – الاستثمارات المصرية في دول حوض النيل[١٨]:

في الدول الأفريقية فرص استثمارية كبيرة من الممكن الاستفادة منها في تحسين مع الدول الأفريقية، وتتميز دول حوض النيل بالقرب الجغرافي مما يعطي ميزة نسبية لأي

---

[١٨] سنية الفقى العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل– آفاق التعاون ومجالات الخلاف، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠١٥م.

نماذج للاستثمارات المصرية.

- **شركة المقاولون العرب** لها مقار في نحو ١٨ بلذا أفريقيا، كما قامت بتنفيذ العديد من المشاريع في نحو ٢١ دولة أفريقية تضم ٦ دول من دول حوض النيل.
- **مجموعة أوراسكوم المصرية للاتصالات:** قامت عام ٢٠٠٠ بشراء ٨٠% من تيليسيل انترناشونال ومقرها جنيف، والتي تسيطر على تراخيص الهاتف المحمول في أكثر من عشر دول أفريقية تتضمن خمس دول من دول حوض النيل، كما قامت بشراء رخصة للهاتف المحمول في كل من الكونغو برازافيل وتشاد عام ١٩٩٩م– شركة القلعة وهى من الشركات الرائدة في الاستثمار في دول شرق أفريقيا منذ نشأتها عام ٢٠٠٤م، حيث قامت بالاستثمار في قطاع الغذاء في كل من السودان وجنوب السودان وذلك عبر شركة وفرة هي الشركة الاستثمارية التابعة للقلعة في قطاع الإنتاج الزراعي. وفي قطاع النقل قامت شركة القلعة بإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية في كل من كينيا وأوغندا لوضعها بمكانة ملائمة على خريطة التجارة العالمية، وبما ينعكس في تدعيم مسيرة التنمية بالمنطقة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أسواق شرق أفريقيا.

وفي مجال المعادن الثمينة، أسست شركة القلعة شركة أسكوم بريشيوس ميتالز مجال استكشاف وإنتاج المعادن الثمينة وتعمل الشركة حاليًا باثنين من الامتيازات الإثيوبية، وامتياز آخر في السودان– شركة السويدي للكابلات المصرية استثمرت الشركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا في كل من غانا، وزامبيا، وإثيوبيا، وكينيا ونيجيريا، وسيراليون، وأوغندا حيث تستخدم الشركة زامبيا كقاعدة للتوسع في دول الكوميسا.

وقامت الحكومة المصرية بتشكيل مجالس للأعمال المصرية الإفريقية مثل: مجلس الأعمال المصري الشرق أفريقي، ومجلس الأعمال المصري الإثيوبي وغيرهم لتشجيع رجال الأعمال المصريين على ضخ استثمارات مشتركة في شرق أفريقيا كما تم التوقيع على انشاء منطقة صناعية بين مصر وكينيا. ورغم كل الجهود السابقة تظل الاستثمارات المصرية خلال تلك الفترة ضعيفة مقارنة بما تم استثماره من رؤوس أموال صينية في دول شرق أفريقيا، على سبيل المثال.

استثمارات مصرية. وقد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في السنوات الأخيرة من حكم مبارك في ضخ بعض الاستثمارات المشتركة بالإضافة لتشجيع رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في أفريقيا. وتعمل الاستثمارات المصرية في دول حوض النيل وفقا لنصوص معاهدة الكوميسا في مادتيها رقم ١٥٨، ١٥٩ والتي أقرت أنه في نطاق التعاون في مجال تشجيع وحماية الاستثمار، يتعين أن تعمل الدولة على منح المستثمرين معاملة عادلة ومتساوية وتهيئة مناخ يتسم بالأمان والشفافية وإزالة كافة القيود للإسراع بتحرير أجهزة وإجراءات الاستثمار.

٢- الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا[١٩]:

أنشئ الصندوق في نهاية عام ١٩٨٠م، وامتد عمله على مدى ٣٠ عاما، واستمر عمل الصندوق على أساس صيغة تعاون جنوب- جنوب بهدف مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التنمية المستدامة عبر برامج التعاون الفني والبرامج التدريبية لبناء قدرات الكوادر الأفريقية التي يقدمها لدول القارة في مختلف المجالات وعلى رأسها الزراعة والصحة والتعليم والأمن والدبلوماسية والقضاء والإعلام وكذلك المنح المالية خاصة في مجالي الصحة والزراعة. وقد أوفد الصندوق منذ نشأته ما يزيد عن ٨٥٠٠ خبيرًا للدول الأفريقية في المجالات المختلفة كما قام بتدريب نحو ١٠ آلاف من الكوادر الأفريقية في مصر، إلى جانب نشاطه في تقديم المنح المالية والمساعدات الإنسانية خاصة في مواجهة الكوارث الطبيعية، فضلاً. العديد من القوافل الطبية للدول الأفريقية.

وقد انقسمت المنح المقدمة من الصندوق ما بين مجال التعاون الثنائي من ناحية ومجال التعاون الثلاثي من ناحية أخرى، حيث قامت فلسفة عمل الصندوق أيضا على استراتيجية التعاون الثلاثي، بين مصر والمنظمات المانحة والدول الأفريقية، حيث يتم إشراك الدول والمنظمات الدولية المانحة مع الصندوق في القيام بأنشطة التعاون الفني لخدمة القارة. وقد تم تبني هذه الفلسفة في الأساس كمحاولة للتغلب على ضعف ميزانية الصندوق، حيث تساعد المنظمات الدولية على زيادة أعداد الدول المستفيدة من المنح المقدمة. وكانت هيئة التعاون الدولي الياباني (الجايكا) من أبرز المنظمات التي نفذت برامج مع الصندوق منذ عام ١٩٨٥م في مختلف المجالات. وبالرجوع إلى بيانات الصندوق المصرى للدعم الفنى يتضح أن عدد المنح المقدمة لدول الحوض محدودة حيث بلغ إجمالي عدد الخبراء الوافدين إلى مصر حوالى ١٤٥٠ خبير بنسبة ١٧% من

[١٩] سنية الفقى العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل- أفاق التعاون ومجالات الخلاف مرجع سبق ذكره.

(ISSN: 2536- 9555)

إجمالي عدد الخبراء المستفيدين من المنح، كما بلغ عدد المتدربين من دول حوض النيل حوالي ١٣٤٨ متدرب بنسبة بلغت نحو ١٣% خلال فترة نشأة الصندوق، فدول حوض النيل الواقعة في إقليم شرق أفريقيا كان يجب أن تحظى بأغلبية تلك المنح والمساعدات المقدمة، نظرا لما تمثله تلك الدول من أهمية للدول المصرية ولما تمثله قضية مياه النيل من خطورة. لكن البيانات توضح أن دول حوض النيل نصيبها من المنح والكوادر التي تم تدريبهم ضعيف مقارنة بما تم تقديمه لمجمل الدول الأفريقية.

المبحث الثاني

العلاقات التجارية الكويتية- الأفريقية (الدروس المستفادة)

تبنت الدول العربية ومنها الكويت خلال الأعوام الماضية مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء لجان وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية وترتبط غالبية الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، من أجل تسهيل النفاذ إلى كل من الأسواق العربية والدولية.

تطورت حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، نظراً لوجود عوامل جغرافية أسهمت في تطور حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، منها طبيعة الموقع والنمو السكاني والكشف عن النفط وتطور إنتاجه والانفتاح الاقتصادي للكويت على أسواق العالم، وشكلت مجموعة الدول الآسيوية أهم أسواق الصادرات الكويتية، كما شكلت هذه المجموعة مع مجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق واردات الكويت، تنامت معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بينما انخفض مستوى التبادل التجاري بينها وبين دول القارة الأفريقية بوجه عام، ودول حوض النيل بوجه خاص باستثناء مصر والسودان بطبيعة انضمامها لجامعة الدول العربية وبحكم الاتفاقيات والعلاقات الثنائية التى تربطها بهما. لذا سوف يتم استعراض التوزيع الجغرافي التجارة الخارجية للكويت بوجه عام ودول حوض النيل بصفة خاصة للتعرف على مدى أهمية التبادل التجارى بين الكويت ودول حوض النيل وإمكانية الاستفادة من تجربة مصر في تفعيل وزيادة التعاون التجارى والاقتصادى مع تلك الدول، بالإضافة إلى اوجه التعاون الفني الموجه لدول أفريقيا[٢٠].

[٢٠] طارق نوير (دكتور)، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٣م. ص ٢٣.

أولاً: العلاقات التجارية الكويتية- الأفريقية.

أ) الصادرات الكلية السلعية الكويتية.

جدول (١)

إجمالى صادرات السلع الكويتية للعالم بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨).

الصادرات	القيمة	%
اجمالى صادرات السلع	٧٨.٤٥	١٠٠
إجمالى صادرات السلع لأفريقيا	٠.١٧	٠.٢٢
إجمالى صادرات السلع لأسيا	٤.٨٧	٦.٢٠
إجمالى صادرات السلع لأوربا	٠.٢٥	٠.٣٢
إجمالى صادرات السلع لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٠.٠٦	٠.٠٨
إجمالي صادرات الوقود المعدني	٧٢.٨٦	٩٢.٨٨

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

يتبين لنا من جدول (١) إجمالي صادرات السلع الكويتية للعالم خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٨م) حيث بلغ ٧٨.٤٥ مليار دولار منها ٤٨٧ مليار صادرات سلعية لأسيا تمثل ٦.٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية، حوالى ٠.٢٥ مليار دولار لأوروبا تمثل نحو ٠.٣٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية، فى حين تبلغ قيمة الصادرات السلعية الكويتية لأفريقيا نحو ٠.١٧ مليار دولار تمثل حوالى ٠.٢٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية. في حين تشكل صادرات الوقود المعدنى (النفط) ومشتقاته حوالى ٩٢.٨٨% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية بقيمة تبلغ ٧٢.٨٦ مليار دولار.

ومما سبق يتضح:

- تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من الصادرات السلعية الكويتية، والتى تعول عليها فى تمويل خطط التنمية، والبنية التحتية.
- لا تشكل صادرات السلع غير النفطية سوى قد ضئيل من قيمة الصادرات السلعية الكويتية لحساب الصادرات النفطية، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على السلعة الواحدة.

(ISSN: 2536- 9555)

- تشكل صادرات السلع الكويتية لدول أسيا وخاصة دول مجلس التعاون الخليجى النسبة الأكبر من الصادرات غير النفطية، نظرًا للموقع الجغرافى، وعلاقات الجوار، على عكس الدول الأفريقية.

ب) الواردات الكمية السلعية الكويتية.

لا يختلف الوضع بالنسبة للواردات الكويتية حيث بلغت نسبة واردات الكويت من دول حوض النيل حوالي ٣% من الواردات الكويتية من أفريقيا، وتمثل هذه النسبة حوالى ٠.٠٦% من الواردات الكويتية الكلية من العالم.

وجدول (٢)

قيمة إجمالى واردات السلع الكويتية للعالم بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٨).

الواردات	القيمة	%
اجمالى واردات السلع	**٢٨.٩**	**١٠٠.٠**
إجمالى واردات السلع من أسيا	**١٦.٢**	**٥٦.٣**
إجمالى واردات السلع من أوربا	**٧.٦**	**٢٦.٣**
إجمالى واردات السلع من النافتا	**٣.٣**	**١١.٦**
إجمالى واردات السلع من أفريقيا	**٠.٦**	**٢.٠**

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

ومن جدول (٢) يتضح الآتى:

- ٢٨.٩ مليار دولار هي إجمالي قيمة واردات الكويت السلعية من العالم.
- ٥٦% من واردات الكويت السلعية تأتى من أسيا، يليها الواردات من أوروبا بنسبة ٢٦%، تليها الواردات من النافتا اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية بنسبة ١١.٦%، وأخير الواردات من أفريقيا بنسبة ٢%.
- اعتماد الكويت على كل من أسيا وأوروبا في تغطية أكثر من ٨٢% من وارداتها بالمقارنة بحوالي ٢% من وارداتها من أفريقيا.
- يتضح ضعف حجم التبادل التجارى بين دولة الكويت ودول أفريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.

- يتضح أن قيمة حجم التجارة الكويتية مع دول حوض النيل التسعة (باستثناء مصر) تمثل ٥.٣% من قيمة التجارة الكويتية مع أفريقيا، بينما حجم التجارة مع الدول الأفريقية الأخرى تمثل أكثر من ٩٤% وهذه النسبة تقل بدورها إذا ما تم مقارنتها بحجم التجارة الكويتية الكلية مع العالم حيث بلغت بحوالي ٠.٠٤%، تعكس ضعف العلاقات التجارية بين أفريقيا بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة. وفى مجال الصادرات بلغت نسبة الصادرات الكويتية لأفريقيا نحو ٠.٢٢% من قيمة الصادرات الكلية للعالم، وتختص دول حوض النيل بنحو ١٣.٢% من قيمة الصادرات الكويتية لأفريقيا، وتقل هذه النسبة لدول حوض النيل بدورها لتصل إلى ٠.٠٣% من حجم الصادرات الكويتية الكلية للعالم.

ج) التجارة الخارجية الكويتية لأفريقيا والعالم.

جدول (٣)

التجارة الخارجية الكويتية لأفريقيا والعالم بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٨).

المصدر	قيمة التجارة الخارجية	% من قيمة التجارة		قيمة الصادرات الكلية	% من قيمة الصادرات		قيمة الواردات الكلية	% من قيمة الواردات	
		لأفريقيا	للعالم		لأفريقيا	للعالم		لأفريقيا	للعالم
إجمالي أفريقيا	٧٦٤.٧	١٠٠	٠.٧١	١٧٣.٦	١٠٠	٠.٢٢	٥٩١.١	١٠٠	٢.٠٥
دول حوض النيل	٤٠.٤	٥.٣	٠.٠٤	٢٣.٠	١٣.٢	٠.٠٣	١٧.٤	٣	٠.٠٦
دول أفريقية أخرى	٧٢٤.٣	٩٤.٧	٠.٦٧	١٥٠.٦	٨٦.٨	٠.١٩	٥٧٣.٧	٩٧	١.٩٩

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

(ISSN: 2536- 9555)

ثانياً: التوزيع الجغرافى والسلعى للتجارة الخارجية الكويتية مع دول حوض النيل.

أ- التوزيع الجغرافى للصادرات الكويتية الكلية لدول حوض النيل.

جدول (٤)

صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٩م).

الدولة	القيمة	%
السودان	١٢٧٦٥.٤	٥٥.٥
أثيوبيا	٣٤٩٠.٠٣	١٥.٢
كينيا	٢٩١٤.٧	١٢.٧
تنزانيا	٢٤٩٧.٨	١٠.٩
اوغندا	٨٩٥.٢	٣.٩
الكنغو الديموقراطية	١٩٥.١	٠.٨
رواندا	١٨٥.٥	٠.٨
اريتريا	٥٩.٨	٠.٣
بوروندي	٣.٠	٠.٠١٣
دول حوض النيل	٢٣٠٠٦.٧	١٠٠.٠

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

أوضحت احصاءات التوزيع الجغرافى لقيمة صادرات الكويت الكمية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٩) كما هو موضح بجدول (٤) أن متوسط قيمة الصادرات خلال تلك الفترة بلغ حوالي ٢٣ مليون دولار، استحوذت السودان على حوالي ١٢.٧ مليون دولار، أى ما يمثل نحو ٥٥.٥% من متوسط قيمة صادرات الكويت لدول حوض النيل خلال تلك الفترة لتحتل المرتبة الأولى، يليها اثيوبيا فى المرتبة الثانية بحوالى ٣.٤٩ مليون دولار بنسبة مثلت نحو ١٥.٢% من متوسط قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل لنفس الفترة، يليهم في المرتبة الثالثة كينيا بمتوسط بلغ حوالى ٢.٩١ مليون دولار لتمثل نحو ١٢.٧% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل لنفس الفترة، ثم تأتى تنزانيا وأوغندا في المرتبة الرابعة

والخامسة على الترتيب بنسبة ١٠.٩%، ٣.٩% على الترتيب، حيث مثلوا مجتمعين نحو ٩٨.١% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل خلال تلك الفترة.

ب- التوزيع السلعى لصادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل.

باستقراء بيانات جدول (٤) السابق؛ تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٩) تمثلت في ٨ مجموعات رئيسية بالاضافة إلى أصناف أخرى استحوذت مجموعة "المنتجات الكيماوية والبلاستيك" على نحو ٤٣% من متوسط إجمالي صادرات الكويت الكلية من المجموعات السلعية، يليها مجموعة "الألات والأجهزة الآلية والكهربائية ومعدات النقل وأجزائها" على نحو ٢٠%، وفي المرتبة الثالثة مجموعة الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية" بنسبة ١٠.٨%، وتأتى باقى المجموعات بنسب تراوحت بين نحو١.٧%: ١١%.

ج- صادرات الكويت الإجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل.

جدول (٥)

صادرات الكويت الإجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٩: ٢٠١٨).

المجموعة	المتوسط	%
المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ.	٦٩٣.٩	٣.٠
الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية.	٢٤٧٦.٤	١٠.٨
المنتجات الكيماوية والبلاستيك.	٩٨٨٨.٢	٤٣.٠
المطاط والجمود وألخشاب والمواد النياتية والورق ومنتجاتة.	٤٠٠.٣	١.٧
خيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس.	٢٥٣١.٠	١١.٠
مصنواعت الرخام والأحجار والخزف والزجاج والمواد المماثلة.	٤٦٧.٣	٢.٠
المنتجات المعدنية.	٨١٣.٣	٣.٥
الألات والأجيزة الآية والكهربائية ومعدات النقل.	٤٥٩٧.٨	٢٠.٠
أصناف أخرى.	١١٣٨.٧	٤.٩
الإجمالى.	٢٣٠٠٦.٧	١٠٠.٠

(ISSN: 2536- 9555)

المصدر: الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

د- التوزيع الجغرافى لواردات الكويت الكلية من دول حوض النيل.

جدول (٦)

واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩م).

الدولة	القيمة	%
السودان	٧٣٥٩	٤٢.٣٩
كينيا	٥٩٧٨	٣٤.٤٤
أثيوبيا	٣٠٤٥	١٧.٥٤
تنزانيا	٤٤٠	٢.٥٤
اوغندا	٤٠٠	٢.٣
رواندا	١٢٠	٠.٦٩
اريتريا	٦	٠.٠٤
بوروندي	٦	٠.٠٣
الكنغو الديموقراطية	٥	٠.٠٢٨
دول حوض النيل	١٧٣٥٩	١٠٠.٠

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

أشارت احصاءات التوزيع الجغرافي لقيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩م) بجدول (٦) أن متوسط قيمة واردات الكويت الكلية خلال تلك الفترة بلغ حوالى ١٧.٣ مليون دولار، استحوذت دولة السودان على حوالى ٧.٣٦ مليون دولار اى ما يوازي يمثل نحو ٤٢.٣٩% من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة احتلت كينيا المرتبة الثانية بحوالي ٥.٩٨ مليون دولار لتمثل نحو ٣٤.٤% من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة، واحتلت أثيوبيا، تنزانيا المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بحوالي ٣.٠٤، ٠.٤٤ مليون دولار على الترتيب، لتمثل كل من (السودان، كينيا، أثيوبيا، تنزانيا مجتمعين حوالي ١٦.٨ مليون دولار اي ما يقدر بنحو ٩٦.٧% من متوسط إجمالي قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة.

هـ- التوزيع السلعى لواردات الكويت الكلية من دول حوض النيل.

جدول (٧)

واردات الكويت الإجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل بالألف خلال الفترة

المجموعة	المتوسط	%
المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ.	١٣٩٣٦.٨	٨٠.٣
الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية.	١٣٧٤.٨	٧.٩
المنتجات الكيماوية والبلاستيك.	٣٠.٣	٠.٢
المطاط والجمود واألخشاب والمواد النياتية والورق ومنتجاتة.	١٧١٤.٧	٩.٩
خيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس.	١٦٩.٨	١.٠
مصنواعت الرخام والأحجار والخزف والزجاج والمواد المماثلة.	٨.٨	٠.١
المنتجات المعدنية.	١٢.٧	٠.١
الألات والأجيزة الآية والكهربائية ومعدات النقل.	٤٨.٤	٠.٣
أصناف أخرى.	٦٢.٧	٠.٤
الإجمالى.	١٧٣٥٩	١٠٠.٠

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

باستعراض البيانات الخاصة بواردات الكويت من المجموعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩م) والواردة بجدول (٧) تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩م) تمثلت في ٨ مجموعات رئيسية أيضا بالاضافة إلى أصناف أخرى استحوذت مجموعة "المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ على نحو ٨٠.٣% من متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية، يليها مجموعة " المطاط والجلود والأخشاب والمواد النباتية والورق ومنتجاتة بنحو ٩.٩%، ليمثلوا معا نحو ٩٠.٢% من

(ISSN: 2536- 9555)

متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة.

ثالثاً: مجالات التعاون الفنى الكويتى الأفريقي: دراسة حالة (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية).

انطلاقاً من دعم الكويت جهود التعاون الإقليمية مع دول العالم، انشئت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦١م بهدف دعم الدول العربية والنامية الأخرى بتقديم المساعدات لها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات معيشة شعوبها ومجتمعاتها. من خلال مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وتقديم المعونات الفنية بهدف تمويل مشروعات استطلاعية تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الانتاجية وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والمالية والاقتصادية.

أ) القروض المقدمة للدول الأفريقية ودول حوض النيل.

جدول (٨) إجمالى قيمة القروض المقدمة للدول بالمليون دينار كويتى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨).

الدول	حتى مارس ٢٠٠٩		حتى مارس ٢٠١٢		حتى مارس ٢٠١٥		حتى مارس ٢٠١٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	٢٢٨٣.٩	٥٤.٦	٢٦٤٠.٠	٥٥.٦	٣٠١٢.٠	٥٥.٧	٣٤١٧.٧	٥٥.٨
دول وسط اسيا وأوربا	٢٦١.٥	٦.٢	٢٩٠.٦	٦.١	٣٠٥.٨	٥.٧	٣٥٤.٧	٥.٨
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	٣٠٥.٩	٧.٣	٣٣٩.٢	٧.١	٣٨٩.٨	٧.٢	٤٤٤.٣	٧.٣
دول شرق اسيا والمحيط الهادي	٨٠٨.٩	١٩.٣	٩١٣.٣	١٩.٢	٩٩٤.١	١٨.٤	١٠٥٦.٢	١٧.٢
دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٠٥.٢	٢.٥	١١١.٣	٢.٣	١٦٧.١	٣.١	١٩٥.٢	٣.٢

دول غرب أفريقيا	٤٢٠.٤	١٠.٠	٤٥٨.٠	٩.٦	٥٣٥.١	٩.٩	٦٥٦.٢	١٠.٧
المجموع	٤١٨٥.٨	١٠٠٠.٠	٤٧٥٢.٤	١٠٠.٠	٥٤٠٣.٩	١٠٠.٠	٦١٢٤.٤	١٠٠.٠

المصدر: الصندوق العربى لمتنمية الاقتصادية العربية، الكويت، أعداد متفرقة.

بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة للدول الأفريقية ما بين (٧٢٥: ١١٠٠) مليون دينار كويتى خلال الفترة (٢٠٠٩– ٢٠١٨) بنسبة تمثل تقريباً ١٧% من القروض المقدمة من قبل الصندوق الكويتي خلال تلك الفترة، كان نصيب دول غرب أفريقيا يمثل النصيب الأكبر من قيمة هذه القروض بنسبة ١٠% من قيمة القروض المقدمة من الصندوق الكويتي، وحوالي ٦٠% من إجمالي القروض الموجهة لأفريقيا. بينما دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا والتي يقع في نطاقها دول حوض النيل تستحوذ على ٧% فى المتوسط من إجمالى القروض المقدمة من الصندوق الكويتي، وتمثل ٤٠% من إجمالي القروض الموجهة لأفريقيا، كما يتضح من جدول (٨). استحوذت قطاعات كل من النقل والطاقة والمياه والصرف الصحى على ما يقرب من ٦٠% من القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومن جدول (٨) يتضح تطور القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدول حوض النيل، حيث استحوذت تنزانيا وأثيوبيا وأريتريا وكينيا مجتمعة على نحو ما يزيد على ٦٩–٧٢ من القروض الموجهة إلى دول حوض النيل، وبنسبة تمثل حوالي 16% من القروض الموجهة إلى الدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨م)، وهو ما يعكس أهداف الصندوق الكويتي للتنمية نحو تمويل مشروعات تنموية للدول النامية وتحسين مستوى معيشة هذه الدول، حيث تعانى معظم الدول الأفريقية من إنخفاض مستوى أداء البنية التحتية وخاصة مجال الطرق والنقل والمياه والقطاع الصحى، في حين تمثل القروض الموجهة لكل من مصر، السودان لمشروعات البنية التحتية حوالي ٩.٢٧% على الترتيب من إجمالى القروض الموجهة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩– ٢٠١٨م). وهو يمثل حرص دولة الكويت على دعم مشروعات التنمية والبنية التحتية في كلا البلدين، ودعم أوجه التعاون فى الانشطة المختلفة لكلا البلدين.

ب) المنح والمعونات الفنية المقدمة لدول حوض النيل.

تقدم دولة الكويت المنح والمعونات الفنية لدول حوض النيل لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية، ولدعم وتعزيز قدرة الدول والمؤسسات المستفيدة من هذه المساعدات لتمكينها من تطوير الكفاءات الفنية والإدارية وتحسين مستوى أدائها.

(ISSN: 2536- 9555)

ويوضح جدول (٩) المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول المختلفة.

الدول	حتى مارس ٢٠٠٩		حتى مارس ٢٠١٢		حتى مارس ٢٠١٥		حتى مارس ٢٠١٨	
	القيمة	% من دول حوض النيل	القيمة	% من دول حوض النيل	القيمة	% من دول حوض النيل	القيمة	% من دول حوض النيل
السودان	١٣٧.٤	–	٢٠٢.٤	–	٢٨٦.٤	–	٣٠٦.٤	–
مصر	٥٠٠.٨	–	٥٨٣.٩	–	٦٩٠.٦	–	٩٢٣.١	–
أوغندا	١١.١	٧.٠	١٤.١	٧.٧	١٧.٦	٨.٣	٢١.١	٨.٦
الكنغو الديموقراطية	٨.٣	٥.٢	٨.٣	٤.٦	٨.٣	٣.٩	٧.٩	٣.٢
تنزانيا	٥٠.٩	٣١.٩	٥٠.٩	٢٨.٠	٦٠.٥	٢٨.٦	٧٩.٥	٣٢.٤
كنيا	١٤.٠	٨.٨	١٩.٩	١٠.٩	٢٤.٤	١١.٥	٢٤.٤	١٠.٠
أثيوبيا	٢٨.٧	١٨.٠	٣٥.٣	١٩.٤	٤٣.٣	٢٠.٥	٤٦.٠	١٨.٨
اريتريا	٢٣.٣	١٤.٦	٢٢.٤	١٢.٣	١٩.٥	٩.٢	١٩.٥	٨.٠
روندا	١٣.٤	٨.٤	٢١.٥	١١.٨	٢٥.١	١١.٩	٢٩.٦	١٢.١
بوروندي	٩.٧	٦.١	٩.٧	٥.٣	١٢.٦	٦.٠	١٧.٠	٦.٩
إجمالي دول حوض النيل	١٥٩.٤	١٠٠.٠	١٨٢.١	١٠٠.٠	٢١١.٢	١٠٠.٠	٢٤٥	١٠٠.٠

* تم حساب نسبة القروض الموجهة إلى البلد المعنى من القروض الموجهة إلى الدول العربية وليس الأفريقية وفقا لبيانات الصندوق. المصدر: الصندوق العربى لمتنمية االقتصادية العربية، الكويت، أعداد متفرقة.

ومن الجدول السابق يتضح أن دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا تستحوذ على من (٣%: ٤%) من قيمة المنح المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة

(٢٠٠٩– ٢٠١٨م)، واذا ما أخذنا في الاعتبار أن ما تحصل عليه دول حوض النيل التسعة من إجمالي ٢٢ دولة في هذا التجمع (وسط وجنوب وشرق أفريقيا) يتعتبر ضعيف جداً مقارنة بدول داخل هذا التجمع أو مقارنة بتجمعات أخرى تستحوذ على نصيب كبير من هذه المنح، لا يتماشى مع أهمية تلك الدول. ولا يختلف الحال كثيراً بما تستحوذه دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا من المعونات الفنية حيث يبلغ نصيبها نحو ٣.٥% من قيمة المعونات الفنية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية، ارتفعت إلى ٦.٨% حتى عام ٢٠١٨.

رابعاً: التوجه الكويتى والدروس المستفادة من حالة مصر.

ساهمت الاتفاقيات والعلاقات الكويتية الأفريقية فى إطار المؤسسات الاقليمة والدولية إلى تقارب الأهداف إلى حد كبير نحو تحقيق التبادل والتعاون فى مختلف القطاعات ومن خلال استراتيجية الشراكة العربية الأفريقية يجب العمل على المجالات ذات الأولوية في إطار الإستراتيجية للتعاون العربي الأفريقي:

جدول (١٠) التوزيع الإجمالى لقروض الصندوق موزعة على دول حوض النيل المستفيدة بالمليون دينار خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨م).

الدول	حتى مارس ٢٠٠٩		حتى مارس ٢٠١٢		حتى مارس ٢٠١٥		حتى مارس ٢٠١٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	٥٠.٠٢	٥٥.٥	٥٣.١	٥٤.٧	٦٩.٢	٥٨.٦	١٩١.٠	٧٧.٤
دول وسط اسيا وأوربا	٢.٩٨	٣.٣	٤.٨	٥.٠	٦.٥	٥.٥	٧.٧	٣.١
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	٣.٠٦	٣.٤	٣.٤	٣.٥	٣.٤	٢.٩	٣.٤	١.٤
دول شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي	١١.٠٩	١٢.٣	١١.٣	١١.٦	١١.٤	٩.٧	١٢.٠	٤.٩
دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠.٢١	٠.٢	٠.٢	٠.٠٢	٠.٦	٠.٥	١.١	٠.٤
دول غرب أفريقيا	٢.٨٩	٣.٢	٣.٣	٣.٤	٣.٥	٢.٩	٤.٤	١.٨

(ISSN: 2536- 9555)

المجموع	٧٠.٢٥	٧٧.٩	٧٦.١	٧٨.٤	٩٤.٥	٨٠.١	٢١٩.٦	١٢.٨
المؤسسات	١٩.٨٩	٢٢.١	٢١.٠	٢١.٦	٢٣.٥	١٩.٩	٢٧.٢	–
المجموع	٩٠.١٤	١٠٠.٠	٩٧.٢	١٠٠.٠	١١٨.٠	١٠٠.٠	٢٤٦.٨	١٢.٨
المعونات الفنية المدمجة بقرض	–	٠	–	–	–	–	–	٩.١
المجموع الكلي	٩٠.١٤	١٠٠.٠	٧٩.٢	١٠٠.٠	١١٨.٠	١٠٠.٠	٢٤٦.٨	٢١.٩

المصدر: الصندوق العربى لمتنمية االقتصادية العربية، الكويت، أعداد متفرقة

- توفير المعلومات الموثقة والتفصيلية والحديثة للمستثمرين المحتملين.
- تسهيل التفاعل بين المستثمرين وصناع السياسات بهدف نشر المعلومات عن فرص الاستثمار.
- تحديد فرص الاستثمار في الدول والأقاليم.
- توفير البيئة المناسبة للقيام بالأنشطة الاستثمارية وتعزيز التبادل التجارى.
- مساعدة المستثمرين المحتملين في التغلب على المعوقات المالية.
- تحسين وخلق تناغم في سياسات المنطقتين بشأن مناخ الاستثمار والتجارة.
- خلق إرادة سياسية قوية وملتزمة لتبنى سياسات قادرة على تعزيز التعاون التجارى بين المنطقتين.
- تبنى سياسات إنتاجية تأخذ بعين الإعتبار عنصر الجودة بما يتفق مع المعايير والمواصفات الدولية في سبيل تعزيز التنافسية والاستفادة من العولمة.
- إتخاذ كافة التدابير الازمة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والعربية.
- عقد لقاءات منتظمة بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في المنطقتين لمتابعة تنفيذ هذه الخطة.
- تسهيل إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين سعيا لإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول الأفريقية والعربية.

الخاتمة والنتائج

تناولنا هذه الدراسة التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل، وأسباب ومؤشرات تراجع هذا الدور مؤخرًا، ومعوقات العلاقة والتبادل التجارى المصرى– دول حوض النيل بصفة خاصة، وفرص التعاون والمعوقات وآليات التعاون، كما تناولت الدراسة العلاقات التجارية الكويتية– الأفريقية، وتقييم هذه العلاقة والدروس المستفادة منها، **وقد تبين لنا خلال الدراسة أن:**

- من أهم أسباب تراجع الدور المصرى: تصاعد التوتر بين مصر ودول منابع النيل، وضعف التمثيل المصرى فى المحافل الأفريقية، ضعف الدور المصري في تسوية الصراعات الأفريقية، وضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا،
- أن تراجع الدور المصرى في أفريقيا يرجع إلى عوامل عدة، منها: تنامي دور القوى المنافسة في المنطقة كالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والدور الاستثماري الخليجي، وعدم تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المصري الأفريقي، ونقص الإمكانيات المصرية وغياب الإرادة السياسية.
- أشارت الدراسة إلى أنه ربما ترجع معوقات التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل إلى عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، وارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وندرة المعلومات عن السوق الأفريقي لدى شركات التجارة الخارجية المصرية.
- اقترحت الدراسة لتعزيز الدور المصري في القارة الأفريقية ودول حوض النيل في مختلف المجالات تعزيز قوة مصر الداخلية، ووضوح الرؤية والهدف بالنسبة لدور مصر الأفريقي، وتنمية وتنشيط التبادل التجارى بين دول الحوض، والترويج للصادرات المصرية، وإبرام الصفقات التجارية.
- قيمة الصادرات السلعية الكويتية لأفريقيا بلغت نحو (٠.١٧) مليار دولار، أي ما يمثل حوالي (٠.٢٢%) من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية. في حين أن نسبة الواردات السلعية من أفريقيا بلغت (٢%).
- بالنسبة للتجارة الخارجية مع أفريقيا اتضح ضعف حجم التبادل التجارى بين دولة الكويت ودول حوض النيل بصفة خاصة، حيث أن قيمة حجم التجارة الكويتية مع دول حوض النيل التسعة (باستثناء مصر) تمثل (٥.٣%) من قيمة التجارة الكويتية

(ISSN: 2536- 9555)

مع أفريقيا، وهو ما يعكس ضعف العلاقات التجارية مع أفريقيا بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة.

- في مجال الصادرات بلغت نسبة الصادرات الكويتية لأفريقيا نحو (٠.٢٢%) من قيمة الصادرات الكويتية الكلية للعالم، وتختص دول حوض النيل بنحو (١٣.٢%) من قيمة الصادرات الكويتية لأفريقيا، وتقل هذه النسبة لدول حوض النيل بدورها لتصل إلى (٠.٠٣%) من حجم الصادرات الكويتية الكلية للعالم.
- لا يختلف الوضع بالنسبة للواردات الكويتية عن الوضع في الصادرات، حيث بلغت نسبة واردات الكويت من دول حوض النيل حوالي (٣%) من الواردات الكويتية من أفريقيا، تمثل هذه النسبة حوالي (٠.٠٦%) من الواردات الكويتية الكلية من العالم.
- أوضحت احصاءات التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل أن السودان استحوذت على نحو (٥٥.٥%) من متوسط قيمة صادرات الكويت لدول حوض النيل خلال تلك الفترة لتحتل المرتبة الأولى، يليها أثيوبيا في المرتبة الثانية ثم كينيا، ثم تأتى تنزانيا وأوغندا في المرتبة الرابعة والخامسة.
- تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل تمثلت في ٨ مجموعات رئيسية استحوذت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيك على نحو (٤٣%) من متوسط إجمالي صادرات الكويت الكلية من المجموعات السلعية، يليها مجموعة "الآلات والأجهزة الآلية والكهربائية ومعدات النقل وأجزائها" على نحو (٢٠%).
- بالنسبة للواردات استحوذت دولة السودان وكينيا على نحو (٤٢.٣٩%)، (٣٤.٤%) من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل، وأن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل تمثلت في ٨ مجموعات رئيسية أيضًا، استحوذت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ" على نحو (٨٠.٣%) من متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية.
- بدراسة مجالات التعاون الفنى الكويتى الأفريقى نجد أن دولة الكويت أسست الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف دعم الدول العربية والنامية الأخرى بتقديم المساعدات لها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من

خلال مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وتقديم المعونات الفنية بهدف تمويل مشروعات استطلاعية تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الانتاجية وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والمالية والاقتصادية.

- تبين لنا استحواذ تنزانيا وأثيوبيا وأريتريا وكينيا مجتمعة على نحو ما يزيد على (٧٠%) من القروض الموجهة إلى دول حوض النيل، وبنسبة تمثل حوالى (١٦%) من القروض الموجهة إلى الدول الأفريقية. واستحوذت دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا على (٣%- ٤%) من قيمة كل المنح والمعونات الفنية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية.
- في إطار الدروس المستفادة لدولة الكويت فمن الضروري زيادة التبادل التجارى مع دول حوض النيل على غرار تجربة مصر، وأنه يجب العمل من خلال استراتيجية الشراكة العربية الأفريقية في إطار الإستراتيجية للتعاون العربي الأفريقى على ضرورة إتخاذ كافة التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية والعربية، وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين سعيًا لإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول الأفريقية والعربية.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمجلات والبحوث المنشورة:

١- إبراهيم محمود الفار (دكتور)، السياسة التجارية الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٢- أحمد إبراهيم محمود: إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل (حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون تحرير د. أيمن السيد عبد الوهاب، القاهرة، ٢٠٠٩.
٣- أحمد أبو اليزيد عبد الحميد الرسول، دراسة تحليلية للسياسات السعرية الزراعية لبعض الحاصلات الزراعية وأثارها الاقتصادية فى ج.. م. ع رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.
٤- أحمد ياقوت،محمد تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤.

(ISSN: 2536- 9555)

٥- دياب على محمد على باحث اقتصادى من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقيى في مجال الاستثمار والتجارة، وزارة التجارة والصناعة، ليبيا (طربلس)، ٢٠١٠/٩/٢٥م.
٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.
٧- جودة عبد الخالق (دكتور)، مدخل الى الاقتصاد الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٨- جودت عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٢م.
٩- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠٠م.
١٠-رعد حسن الصرن أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
١١-رفعت لبيب متياس (دكتور)، الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة، الإسكندرية، ١٩٧١م.
١٢-سنية الفقى العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل- آفاق التعاون ومجالات الخلاف تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠١٥م.
١٣-صبحي قنصوة، آفاق تفعيل الدور المصري في أفريقيا، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥م.
١٤-صندوق النقد العربي نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية البيئية الإجمالية والبينية، العدد السادس، ٢٠١٨م.
١٥- طارق نوير (دكتور)، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٣م.
١٦- ظافر محمد محمود القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، رسالة دكتوراة قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا ٢٠١٥م.

١٧- علي السلمي (دكتور)، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٨- عمر صقر (دكتور)، سياسات التجارة الخارجية مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٩- فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤م.
٢٠- فرج عبد الفتاح فرج، الدور المصرى فى أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل المؤتمر السنوى للمجلس المصري للشئون الخارجية العلاقات المصرية الأفريقية. نحو آفاق جديدة، ٢٠١٧م.
٢١- محمد السانوسى محمد شحاته التجارة الدولية في ضوء الفقة الاسلامى واتفاقية الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٢٢- محمود يونس أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٣م.
٢٣- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادى، سوريا، ٢٠١١م.
٢٤- ممدوح البدرى محمد (دكتور)، إمكانات الإستثمار الزراعي في دول حوض النيل، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي المؤتمر الثامن عشر للإقتصاديين الزراعيين، أكتوبر ٢٠١٠م.
٢٥- منار عزت، وفاء عبد الكريم، الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة الإسكندية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد٢، ٢٠١٣.
٢٦- موسي، سعيد وآخرون، التجارة الخارجية دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١م.
٢٧- الموقع الإكتروني لمنظمة التجارة العالمية http://www.wto.org
٢٨- الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg
٢٩- ميراندا زغلول، رزق التجارة الخارجية، كلية التجارة بينها جامعة الزقازيق، ٢٠١٠م.
٣٠- نبيل، مرسي خليل (دكتور)، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.

(ISSN: 2536- 9555)

٣١- نجيب قلادة (دكتور)، التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥م.
٣٢-نداء محمد الصوص التجارة الخارجية مكتبة التجمع العربي الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٣٣- هبه مجدى السيد هيكل الحماية واثره على التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من (١٩٦٠—١٩٨٤م)، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.
٣٤- وزارة التجارة والصناعة خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية، هيئة تنمية الصادرات، القاهرة، ٢٠١٧.
٣٥-وزارة الموارد المائية والري: التعاون الثنائي مع دول حوض النيل.
٣٦-وزراة الصناعة والتجارة، جهاز التمثيل التجارى إستراتيجية شاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية المصرية الأفريقية، ٢٠١٥.

ثانياً: المواقع الالكتروني:

- http://www.ceeac-eccas.org
- http://www.ecowas.int
- http://www.mwri.gov.eg/PDF_files/nailbasen.pdf .
- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=70171#.VjSn214bEdU
- https://www.comesa.int/
- https://www.enaraf.org